عارف الدوش

زلة بيان المشترك وتحذير د. ياسين

سألني صديق مؤتمري عما إذا كان الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الإشتراكي اليمني مستشار رئيس الجمهورية اطلع على بيان اللقاء المشترك الذي دعا لعقد مؤتمر وطني وقبل أن يتيح لي الإجابة أجاب على نفسه جازماً ومتيقناً بأنه لم يطلع على البيان وقال :ربما لم يعرض البيان على الإشتراكي.

فقلت لصديقي المؤتمري لا توجد عندي معلومات لكن لماذا أنت متيقن من كلامك فقد سألت وأجبت دون أن تتيح الفرصة للرد فجاء رده مبنياً على معرفة وتقييم لموقف الحزب الإشتراكي الذي يعلنه ويصرح به الدكتور ياسين أمينه العام في كل كلامه ومقابلاته الصحفية والتلفزيونية وقال جازماً :لو عرض بيان المشترك الفضيحة على الدكتور ياسين سيعترض بشدة على فقرة الدعوة إلى مؤتمر وطني ولوعدت الى تصريحاته ومقابلاته ستجد أكثر من دليل يؤكد ما أقوله.

فقلت لصديقي المؤتمري :و لماذا أحتفيتم في المؤتمر أكثر من اللازم بدعوة المشترك لعقد مؤتمر وطني لوضع المعالجات الجادة المتعلقة بالوضع الاقتصادي والأمني الذي يمكن اعتباره " زلة " بيان المشترك ؟ وشاركتم آخرون في أحزاب المشترك صاحبة البيان وخارجها من الأطراف التي شاركت في مؤتمر الحوار الوطني فلم يعلق صديقي المؤتمري وإنما أراد نقل الحديث حول ما جاء في البيان عن أحرار المؤتمر فأنقطع الحديث بيننا.

وقبل أن أعرج الى تأكيد يقين صديقي المؤتمري بخصوص موقف الإشتراكي من " زلة" بيان المشترك سأقول لكم لماذا تم الإحتفاء بتلك " الزلة"؟ أولاً: لا خلاف أن البيان خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً والسيء هو ما ورد حول عقد مؤتمر وطني، وثانياً: لقد تم الإحتفاء بتلك " الزلة" بتكبيرها وتفنيد موبقاتها وتجريم صاحبها وكأن المحتفين يخافون على تجاوز مخرجات الحوار الوطني ولم تكن لهم اعتراضات وإعاقات ومحاولات تمييع مضامينها بل بعض المحاولات وصلت حد التعطيل والرفض وبلغت ذروتها قبيل اختتام مؤتمر الحوار بالتخطيط والتنفيذ لإفشاله بتصعيد العنف وتنفيذ اغتيالات وتهديدات وإرباك المشهد العام لقتل فرحة اليمنيين بنجاح أختتام مؤتمر الحوار.

أما ثالثاً: وهو الأهم فهناك قوى وأطراف تتواجد في المؤتمر والمشترك وخارجهما شاركت في مؤتمر الحوار الوطني وتحملت على مضض ما قيل فيه وما أسفر عنه من مخرجات هي محل رفض بالمطلق من قبلها فقد صنعت العراقيل وحاولت تمييع مضمون مخرجات الحوار خلال أيام وشهور مؤتمر الحوار فحققت بعض ما أرادت وفشلت في الكثير وهي تواصل اساليب المكر والخداع بإظهار الموافقة وممارسة النقيض.

فهناك قوى وأطراف نافذة تمتلك القوة والمال تعمل ليلاً ونهاراً لإعاقة تنفيذ مخرجات الحوار الوطني وتسعى لتجاوزها بخلق أزمات وارباكات واختناقات وهي تهدف لفرض أولويات جديدة تؤدي إلى تأخير تنفيذ مخرجات الحوار أو تركيبها في " الرف"والتخطيط والتنفيذ لإشغال البلاد والعباد بأزمات وإرباكات متلاحقة هنا وهناك كي لا تتفرغ القيادة السياسية وقوى المجتمع الحية للبدء بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني التي ترى فيها تلك القوى والأطراف إنها ستؤدي الى تقليص أدوارها ونفوذها ومصالحها التي حصلت عليها واكتسبتها خارج الإستحقاق والنظام والقانون وفي ظل الفوضى واللادولة.

ولنا مع تلك القوى والأطراف تتواجد في كل الأحزاب والتنظيمات السياسية و في كل المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية تتلون وتغير جلودها تمتطي الثورات و تقود المعارضة وتشارك في الحكم في الوقت نفسه فهي تتعامل مع الثورات وانتفاضات منذ ثلاثينات القرن العشرين الماضي مروراً بثورات وانتفاضات "48و55 و60 و61 و62و63 و67 " كغنائم والوقائع والأحداث والتاريخ يقول لنا الكثير حول هذه القوى والأطراف لكن الناس يكررون أخطاءهم ولا يتستفيدون ولا يعتبرون.

والآن سأورد دليلاً على يقين وجزم صديقي المؤتمري بأن " زلة" بيان المشترك لم يطلع عليها الدكتور ياسين سعيد نعمان أمين عام الإشتراكي، بل وأضيف أنا بحسب مصادر عليمة في الإشتراكي - برغم أني لست مخولاً بالتصريح والكتابة باسم الحزب - أضيف أنه لم يشارك أحد من الإشتراكي في اجتماع المشترك الذي خرج بذلك البيان المتضمن "زلة" الدعوة لمؤتمر وطني ولا حتى عرض البيان على الاشتراكي .

فما جاء في البيان وخاصة تلك " الزلة" المتعلقة بعقد مؤتمر وطني معناها دعوة لتجاوز مخرجات الحوار الوطني الذي شارك فيه الإشتراكي بفعالية وكان لأمينه العام الدكتور ياسين وممثلوه دور كبير إلى جانب القوى الحية في المؤتمر" الشباب والمرأة ومنظمات المجتمع المدني والمستقلون والمستقلات" في تثبيت مخرجات تناولت قضايا في غاية الأهمية فيما يتعلق بالحقوق والحريات والحكم الرشيد واستقلالية الهيئات والفيدرالية وتوزيع الثروات والمواطنة المتساوية ومشاركة النساء والشباب ورفع الظلم والتعسف والاستبداد من على كاهل الأغلبية الساحقة من أبناء الشعب وإيقاف النهب والسلب لثروات البلاد.

وباختصار لو عدنا إلى آخر مقابلة للدكتور ياسين سعيد نعمان التي نشرتها صحيفة " المصدر " الأحد 20 إبريل 2014م سنجده يحذر بشدة من تخطي مخرجات الحوار الوطني ويشدد على ضرورة صياغة الدستور القادم بما يتفق كلياً معها كما تناول في أحدث كتاب له نشرته صحيفة الشارع مؤخراً على حلقات بعنوان " عبور المضيق " - في نقد أولي للتجربة- تناول الكثير من محاولات الانقلاب على الحوار الوطني ومخرجاته باستخدام أدوات النظام القديم وفي مقدمتها تكديس السلاح واستخدام المال وترغيب وترهيب المنتقدين والتخطيط والتنفيذ لإعادة البلاد إلى المربع الأول "العنف" لتجاوز المبادرة والتسوية والحوار الوطني ومخرجاته وإدخال البلاد من جديد في سديم المجهول .

وجهة مطر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

أنت باليمن

إذا فقدت القدرة على الشراء ، وارتفع معدل سوء الغذاء ، وانقطع مشروع الماء وغابت الكهرباء ، واضرب القضاء فأنت باليمن
إذا شفت الدنيا مطر وسمعت ان السيول جرفت بيوت وقالوا لك مافيش ماء بالبيت ورحت تشتري الوايت بخمسة الاف فأنت باليمن.
إذا لاحقك المرور لأنك مركب عاكس في سيارتك واعتبرها جريمة لاتغتفر وشاف سيارات تمشي بدون لوحات واحتسبها مسألة فيها نظر فأنت باليمن.
إذا رأيت البيوت خاوية وجيوب الناس فاضية ومع ذلك عصابات السرقة شغالة ليل نهار فأنت باليمن.
إذا رأيت شعب عاجز عن شراء الدبة البترول بألف ريال ويريدون منه ان يشتريها بسعر مضاعف فأنت باليمن.
إذا رأيت شعب جبار يستطيع ان يحلب ثور لكنه عاجز عن حلب ثورة فأنت باليمن.
إذا شاهدت مواطن مرتبه ثلاثين ألف ومستأجر بثلاثين ألف واكل وشارب و عايش فأنت باليمن.
إذا اتصلت بأي رقم طوارئ وغنى لك " راعي لي وانا باجي لك " فأنت باليمن.
إذا رحت تقطع بطاقة وشككوا انك يمني حتى تثبت هويتك بحق القات فأنت باليمن.
إذا شفت تغيير والوجوه نفس الوجوه ومرحلة انتقالية وأنت محلك قف فأنت باليمن.
إذا صدمك واحد وحكموا ثلثين بثلث رغم انك المتضرر فأنت باليمن.
إذا حصلت ازمة وكل واحد رفع اسعاره متذرعا بهذه الأزمة فأنت باليمن.
إذا اشتغلت سنين بجد واجتهاد ولم تحصل على ترقية واحدة وغيرك جاء بيوم وليلة وتم تعيينه في منصب رفيع فأنت باليمن.
إذا تأخرت الدراسة والكتب والمدرسين وتعطلت المعامل وجاء الامتحان في موعده صعب فأنت باليمن.
إذا عبر مصدر مسؤول عن أسفه فأنت باليمن
إذا عشت بلا تيار كهربائي ووصلك إنذار بفصل التيار فأنت اليمن
إذا اكتشفت ان فواتير المياه ليست ثمن الماء الذي تستهلكه وإنما ثمن الهواء الذي ينفخ في العداد فأنت باليمن.
إذا شفت بلد بلا خدمات وكل من شفته يقولك أي خدمات فأنت باليمن.
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي
اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين

محسن خصروف

khosroof@yahoo.com

أكذوبة التحكيم الخرافي لقبائل آل شبوان بين اخلاقيات المهنة ومقتضيات الانتماء الوطني

حين طالعتنا وسائل الإعلام عن مقتل شائف الشبواني كانت المبررات أنه رجل خارج القانون وأنه أحد أعضاء تنظيم القاعدة الإرهابي ، الذي اعتدى على حاجز أمني في نفق المصباحي بالقرب من دار الرئاسة ، حين حدث ذلك كان رد الفعل لدى الرأي العام يشير إلى أن ما قام به الجنود ليس إلا من قبيل الدفاع عن النفس ، سيما وأن ما هو معروف بقوة لدى المجتمع اليمني أن آل شبوان يقفون وراء تدمير أبراج الكهرباء وأنابيب النفط عشرات المرات وبحسب الإعلام الرسمي والشهرة الشعبية. وتبادر إلى الأذهان أن ذلك سيكون بداية لعمليات التصدي المتوقعة للإرهاب بعد ما حققته القوات المسلحة والأمن من انتصارات في محافظات أبين و شبوة و البيضاء ، ثم بعد ذلك قرأنا و سمعنا من يقول أن شائف الشبواني ليس من تنظيم القاعدة ، ولما استقصينا وتتبعنا الموقف الرسمي قيل لنا من جهات معلوماتية رسمية أن ما تناقلته وسائل الإعلام الرسمي هو صحيح 100% ، ولم يثر الخبر الكثير من الجدل باعتبار أن المنطقة تعج بالقاعدة وأنصارهم الذين يمارسون العديد من الأعمال الخارجة عن القانون ويسعون لتدمير الأمن الاجتماعي –الاقتصادي والسياسي معا. ولكن الفاجعة الكبرى الذي أصابت القراء والمستمعين وجميع الأهالي ، تقريبا ، هي خبر التحكيم الذي أوردت تفاصيله ومقداره ونوعه بعض الصحف وانتشر في الأوساط الشعبية كالنار في الهشيم ، وتضمن 22مليون من الدولارات وآلاف البنادق الآلية ومئات السيارات المتنوعة وآلاف البراميل من المشتقات البترولية تعطى للمنطقة بشكل يومي وآلاف الدرجات الوظيفية وبمزيد من الاستقصاء وتتبع صحة الخبر الفاجعة تبين من أكثر من مصدر مهتم أن ذلك الخبر عار عن الصحة ، وأنه غير مطروح أو وارد من الأساس ، سواء من قبل الرئاسة أو من قبل آل شبوان أنفسهم ، فالإجراءات قد انحصرت في تشكيل لجنة رئاسية للتحقيق في مقتل شائف وحمد الشبواني والتحقق مما إذا كانا بالفعل من تنظيم القاعدة أم أنهما مجرد مواطنين مسالمين لا علاقة لهما بالإرهاب ، وهذا ما ألح عليه قبائل آل شبوان..

وبقراءة وتتبع ما ينشر في بعض الصحف التي تقول أنها مستقلة وبعض القنوات التي تملأ الدنيا كذبا، يجد القارئ الكثير مما يثير الدهشة والتأمل في مضامين تلك المنشورات ، ويضع على معظمها الكثير من علامات الاستفهام ، ويتساءل عما ترمي إليه ، ولقد كان السؤال الرئيس بعد قراءة خبر التحكيم وماهيته هو :هل ما جرى ويجري في محافظات أبين و شبوة و البيضاء هي معركة وطنية ضد الإرهاب ام معركة إعلامية يقودها الرئيس عبد ربه منصور هادي ويريد أن يشغلنا بها ؟ وبالمزيد من الحقائق يتجلى لكل ذي عقل أنها معركة ضد الإرهاب بالفعل تحت إشرافه المباشر ، سيما إذا ما تم استحضار مشاهد مئات الجثث التي تناثرت في ميدان السبعين وباب كلية الشرطة وفي المنطقتين العسكريتين الثانية والرابعة وفي مجمع الدفاع وغيرها الكثير ، وسيصل إلى قناعة بأنها معركة كل الوطن ضد الإرهاب ومن يناصره ، أو القاعدة وأخواتها ، ومن أجل تحقق الأمن والاستقرار والحياة الطبيعية لكل المواطنين ..

لقد صار أكثر من واضح أن ما ترمي إليه بعض وسائل الإعلام والمطبوعات ليس فقط مجرد التوزيع الأكبر لمطبوعاتهم وجني الربح الأكثر حتى وإن كان ذلك على حساب أمن وأعصاب وصحة وحياة المواطنين ، بل هو خدمة لذوي المصالح التي لا يستطيعون أن يضمنوا دوامها إلا في ظل الفوضى والاضطرابات والعنف والقتل وتغييب الدولة ومؤسساتها وفي ظل الصراع المجتمعي تحت شعارات ما دون وطنية ، وفي ظل الأزمات الاقتصادية وإضعاف وتغييب دور قوى الحداثة ومنظمات المجتمع المدني وتتويه المجتمع خارج العملية السياسية الجارية بشكل عام ومخرجات الحوار الوطني الشامل على وجه الخصوص....وهنا يحق لنا أن نتساءل أين دور نقابة الصحفيين ؟ ما الذي تراه مناسبا إزاء تلك المطبوعات التي تتعمد أن تقلل من قتال وانتصارات القوات المسلحة والأمن كما تجتهد في العمل على تثبيط همم المقاتلين، وتعمد بدلا عن ذلك إلى الترويج لمقاتلي القاعدة وتضفي عليهم من البطولات ما ليس فيهم؟ أين أخلاق المهنة؟ بل أين الوطنية وبعض الشعارات المدنية الديمقراطية التي يرفعونها؟

إن القوات المسلحة والأمن تخوض معارك يومية ضد الإرهاب على مستوى مساحة الوطن ، في أكثر من جبهة ، وفي المدن بشكل عام والعاصمة بشكل خاص ، وقد نجحت الأجهزة الأمنية ، وفق مصادر موثوقة ، في اعتقال ما يزيد عن عشرة أعضاء في تنظيم القاعدة في العاصمة ، وهي ترصد الكثير من الأوكار المحتملة والمعروفة. وما زلنا نبحث عن المعلومة الصحيحة عن المستويات التنظيمية للمعتقلين وجنسياتهم. والمهم في كل ما سبق هو ألا تكون المصلحة الوطنية العليا وأمن الوطن القومي محل مساومة و عرضة للبيع والشراء من قبل بعض المتاجرين بهموم ومعاناة المجتمع. وأنا أعتقد أن ما وصل إليه الحال لم يعد يسمح باستمرار تسخير وجائع المواطنين من أجل التكريس لمصالح غير مشروعة لمتنفذين طالما أوغلوا في تسخير مصالح المجتمع لحساباتهم الشخصية فتسببوا في اتساع دوائر الفقر والبطالة والفساد المستشري في كل اتجاه ، وأنا أعتقد جازما أنه قد آن الأوان لزجرهم وإيقافهم عند حدهم (المتنفذين) بقوة القانون وبالإرادة السياسية التي لا بد وأن تستفيد بقوة من الدعم الشعبي الكبير الذي تحظى به الدولة في هذا الظرف التاريخي المهم التي تلتحم فيه الإرادة الشعبية مع الإرادة السياسية في مواجهة الإرهاب والفساد والمفسدين ودناصورات النهب للمال العام.

د. شاكر الشايف

واقع الأقاليم في دساتير الدول الاتحادية

تختلف الدساتير في دول العالم من حيث كيفية توزيع السلطات داخل الدولة ،وتتأثر بهذا الخصوص بشكل الدولة التي قد تكون دولة موحدة أو دولة اتحادية ،وأيضاً بنظام الحكم هل هو ملكي أو جمهوري ديمقراطي أو ديكتاتوري ،وكذلك وفقا لما يراد تحقيقه ومدى اهتمامها بنظام معين بما يتفق وظروفها السياسية والحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ومكونات الدولة الاتحادية أياً كانت تسميتها – أقاليم أو إمارات أو ولايات أو مقاطعات – يختلف وضعها في الدستور الاتحادي ،وذلك تبعاً لطريقة نشأة الدولة الاتحادية التي تنشأ وفقاً لإحدى طريقتين :الأولى :عند انضمام عدد من الدول المستقلة لبعضها البعض من أجل تكوين اتحاد،وذلك مقابل تنازلها عن كامل سيادتها الخارجية والاحتفاظ بكل أو بجزء من السيادة الداخلية ، وينظم الدستور الاتحادي هذه العلاقة ،وذلك مثل (دولة الإمارات العربية المتحدة – الاتحاد السوفيتي سابقاً) . أما الثانية وهي تعني تطوير نظام دولة موحدة من النمط المركزي إلى الاتحادي ،وذلك بسبب الأزمات السياسية أو التعقيد في الوظيفة الإدارية بحيث لم تعد قادرة على تلبية احتياجات المجتمع المحلي ، أو بسبب احتمال حدوث انفصال داخل الدولة.

ولأن ازدواج السلطات والاختصاصات هو المحور الذي يترتب على قيام أو نشأة الدولة الاتحادية ، فإنه دائما ما تثار مسألة كيفية توزيع السلطات والاختصاصات بين الأقاليم والمركز في الدولة الاتحادية ،وبهذا الصدد ولمنع الازدواج بين سلطات واختصاصات الدولة الاتحادية والأقاليم ، اتجهت دساتير الدول الاتحادية في العالم إلى ثلاثة اتجاهات :

الاتجاه الأول :أن يحدد الدستور الاتحادي اختصاصات كل من الدولة الاتحادية والأقاليم على سبيل الحصر والتعداد لهذه الاختصاصات ،ويعيب هذا الاتجاه الجمود وعدم مراعاة أو مواكبة التطورات والمستجدات التي قد تلحق بالمجتمع والدولة ،كما انه لا يمكن أن يقوم بحصر شامل لكل المسائل والاختصاصات ،الأمر الذي قد يخلق نزاعاً بين الدولة الاتحادية والأقاليم على الاختصاصات المستجدة وغير الواردة في الدستور هل هي اختصاصات اتحادية أو إقليمية .

الاتجاه الثاني :أن يحدد الدستور الاتحادي على سبيل الحصر والتعداد التشريعي الاختصاصات التي تكون للدولة الاتحادية، ويترك ماعدا ذلك من الاختصاصات الأخرى للأقاليم ،وهذا الاتجاه يحدد ويضيق من اختصاصات الدولة الاتحادية ويوسع من سلطات الأقاليم وذلك بكل مالم يرد به نص في الدستور إضافة إلى ما يتجدد من اختصاصات أو وظائف في المستقبل ،وهذا الاتجاه تأخذ به أغلب الدول الاتحادية التقليدية مثل (الإمارات العربية المتحدة – الولايات المتحدة الأمريكية).

الاتجاه الثالث: وفيه يحدد الدستور الاتحادي على سبيل الحصر والتعداد اختصاصات الأقاليم ،ويترك ماعدا ذلك من الاختصاصات للدولة الاتحادية باعتبارها صاحبة الاختصاص العام، وهذا الاتجاه يوسع من سلطات الدولة الاتحادية ويضيق من اختصاصات الأقاليم.

وبذلك تتأثر دساتير الدول الاتحادية بأحد الاتجاهات السابقة ،وذلك وفقاً للعوامل البيئية المحيطة بالنظام منها الظروف التاريخية والسياسية والحالة الاجتماعية والثقافية والحالة الاقتصادية ،وأيضاً تتأثر بشكل رئيسي بطريقة نشأة الدولة الاتحادية ،فإذا كانت قد نشأت نتيجة انضمام عدد من الدول المستقلة إلى بعضها البعض فإن الاتجاه يكون نحو المحافظة على الاستقلال الداخلي لهذه الدول والتضييق من اختصاص دولة الاتحاد. أما إذا كانت قد نشأت نتيجة تطور أو تفكك الدولة الموحدة ، فإن الاتجاه يكون نحو تدعيم اختصاصات الدولة الاتحادية باعتبارها صاحبة الاختصاص العام والأصيل وبالمقابل التضييق من سلطات الأقاليم .

وفي اليمن وجدت الأقاليم نتيجة التحول من دولة موحدة وبسيطة إلى دولة اتحادية ،وذلك لظروف خاصة مرت بها اليمن ، وعلى ذلك ووفقاً لطريقة نشأة الدولة الاتحادية اليمنية والأسباب والظروف الخاصة التي دفعت اليمنيون للاتجاه نحو ذلك ،يكون من الأجدر بالدستور الاتحادي الجديد الاتجاه نحو النص على طبيعة الأقاليم ومساواتها فيما بينها بعلاقتها بالمركز فقط ، وترك ماعدا ذلك لقانون الأقاليم الذي يحدد اختصاصاتها ،وهذا الاتجاه يكون أقرب إلى مخرجات الحوار الوطني الذي توافق عليها اليمنيين والتي منها إصدار قانون للأقاليم وقانون للإدارة المحلية داخل الأقاليم ،ولهذا الاتجاه ميزة هامة تتمثل في مرونة ومواكبة المستجدات والتطور التي قد تلحق بالمجتمع والأقاليم ، وذلك لسهولة تعديل القوانين بعكس الدستور ، وبذلك تكون واحدة من أهم مميزات الأقاليم والتي تمتلك قيمة جوهرية هي حجم الصلاحيات والاختصاصات المنصوص عليها في قانون الأقاليم والدور الذي يمكن أن تقوم به في تنمية وتطوير الحياة في الإقليم الإتحادي .

وأخيراً من المهم عند وضع قواعد وأسس الأقاليم في الدولة الاتحادية مراعاة القاعدة التي تتفق مع شكل الدولة ومساحتها ونظام الحكم السياسي فيها ، بما يحقق الهدف من الاتجاه نحو الدولة الاتحادية ،وعدم التأثر بأي دستور أو نظام اتحادي وإنما يكون الإطلاع عليها للاسترشاد واستنباط بعض الأحكام والقواعد وبما يتناسب مع البيئة المحلية لليمن، وذلك لأن اقتباس أي نظام أو قاعدة دون مراعاة للبيئة التي سيطبق فيها سيؤدي إلى نتيجة سلبية وهي انهيار النظام.

• أستاذ القانون العام المساعد
المعهد الوطني للعلوم الإدارية

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388